تعرّف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لابد من
كونها معلومة للمخاطب وكذلك الصلة لابد من كونها معلومة للمخاطب
قياسا على سائر الصفات واختلف النحاة في اعرف المعارف على ثلثة اقوال فنقل
عن سيبويه وبه قال جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم ما عرف باللام
ونقل عن الكوفيين وابي سعيد السيرافي ان اعرفها العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف باللام
ونقل عن ابي بكر بن السراج ان اعرفها المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ما عرف باللام ونقل
بعضهم ايضا هذا القول عن الكوفيين حجة القول الاول من ستة اوجه احدها
ان من جملتها ضمير المتكلم كانا وقمت وغلامي الذي لا يخفى نهاية ايضاحه لعدم
الشركة فيه حال تكلمه ولذلك يغلب في الاضمار على العلم كقولك انا وزيد قمنا
ولا يقال قاما الثاني ان ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما بدل كل من كل
لتناهيهما في الايضاح والبيان فلا يحتاجان الى زيادة بيان الثالث ان حكم
تثنية الضماير وجمعها حكم مفردها في التعريف بخلاف الاعلام فانها اذا ثنيت وجمعت
نكرت الرابع انها لا تضمر الا بعد ان عرف على من تعود عليه فتفسيرها لا
يفارقها لفظا او تقديرا فلا تنفي فيها تردد ولا احتمال بخلاف باقي المعارف فانه يقع
فيها الاشتراك الخامس انه جيء بالضماير للايجاز والاختصار وازالة
اللبس الا بما هو في نهاية البيان الا ترى انك لو قلت زيد ضربت زيدا لتوهم ان
زيدا الثاني غير الاول فاذا جيء بالضماير زال اللبس السادس انها لا توصف
ولا تضاف لتناهيها في الايضاح والبيان المغني عن الوصف والاضافة واما الاعلام
فانها توصف وقد تضاف ايضا والاعتراض على هذا الوجه من وجهين احدهما ان عدم
الوصف لا يدل على التعريف فان كيف وان ومتى لا توصف وهي نكرات والثاني
ان عدم وصفها لشبهها بالحرف الذي لا يقتضي الوصف لا لتناهيها في التعريف
وجواب الاول ان الوصف تخصيصها وهي وضعت للدلالة على العموم المانع من الوصف
المخصص وعن الثاني ان شبه الحرف لا يمنع مطلقا بدليل وصفهم الاشارة

وانما المانع هو التناهي في الايضاح المغني عن الوصف حجة القول الثاني من
خمسة اوجه احدها ان وضع المضمر على الشركة والشركة في الاعلام عارضة تقع
بعد الوضع اتفاقا لا مقصودة بالوضع ولا يخفى ان الابهام في الشركة المقصودة
في الوضع اقوى من العارض بعد الوضع بدليل ابهام النكرات لكون شركتها مقصودة
للواضع الثاني ان الضمير قد يعود على نكرة كقولك جاءني رجل فاكرمته وكيف يكون اعرف
من العلم ما يوضحه نكرة الثالث ان رب قد دخلت على المضمر في ربه رجلا ولم تدخل
على العلم الرابع انه حكي عن بعض العرب انه قال في جواب مررت بهم منين ومنين
انما يكون جوابا عن النكرة الخامس ان العلم لازم لمسماه والمضمر لا يلزم مسماه
بل ينتقل فيكون المتكلم مخاطبا او غائبا والمخاطب متكلما او غائبا والغائب متكلما
ومخاطبا ولا يخفى ان اللازم لمسماه اقوى من المنتقل والجواب عن الاول انه وضع
على الاشتراك الا انه حالة الاخبار عنه لا شركة فيه لوجود القرينة الدالة
على تخصيصه ولذلك لم يحتج الى الوصف بخلاف العلم فان شركته وان كانت عارضة
فانها قد توجد عند الاخبار فيحتاج الى الوصف وعن الثاني انه لما جرى
ذكره نزل منزلة المعهود بدليل قولك جاءني رجل وكان راكبا وضرب رجلا وهو
قايم فالاخبار عنه دليل تعريفه اذ لو وقعت النكرة موقعه لم يصح الاخبار عنها
وعن الثالث انه على مذهب الكوفيين معرفة ترجع الى سابق وعلى مذهب البصريين
نكرة لكنه لا يقدح في تعريف الضماير اذ ليس الكلام فيه انما الكلام في الضماير
المعارف مع الاعلام بدليل ان الاعلام قد تنكر وتعرف باللام وبالاضافة
ولا يقدح ذلك في تعريفها وعن الرابع ان الحكاية شاذة وحسنها
ان المتكلم لما قال مررت بهم اعتقد ان السامع عالم بهم فرده السامع الى الحق في
السؤال الذي كان ينبغي ان يقوله المتكلم وهو ان يقول مررت برجال فيقول
في جوابه منين وعن الخامس ان تنقلها لا يقدح في تعريفها لانها دايرة من معرفة
الى معرفة لان لكل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب لفظا يدل عليه ما دام متصفا

Copyright © King Saud University